

## ارتفاع التضخم، كما كان متوقعاً

ارتفاع معدل التضخم السنوي العام في المدن بشكل طفيف في يونيو، كما كان متوقعاً ولكن لا يزال ضمن المستهدف. تماشياً مع توقعاتنا، ارتفع معدل التضخم السنوي العام في المناطق الحضرية إلى 4.9% على أساس سنوي في يونيو 2021، مرتقاً من 4.8% في مايو 2021، وهي أعلى قراءة سنوية له في ستة أشهر. لا يزال التضخم السنوي مدفوعاً بالتأثير غير المواتي لسنة الأساس، والذي من المتوقع أن يستمر حتى وقت لاحق من هذا العام، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث سجل تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2020، ليصل إلى 3.45% على أساس سنوي مرتفعاً من 1.75% على أساس سنوي في مايو، وذلك بالأساس نتيجة ارتفاع التضخم في:

(1) اللحوم والدواجن (+3.2% على أساس سنوي في يونيو مقابل -0.8% على أساس سنوي في مايو).

(2) منتجات الألبان والبيض (+4.5% على أساس سنوي في يونيو مقابل 1.7% على أساس سنوي في مايو).

(3) الزيوت (+17.5% على أساس سنوي في يونيو مقابل 4.7% على أساس سنوي في مايو).

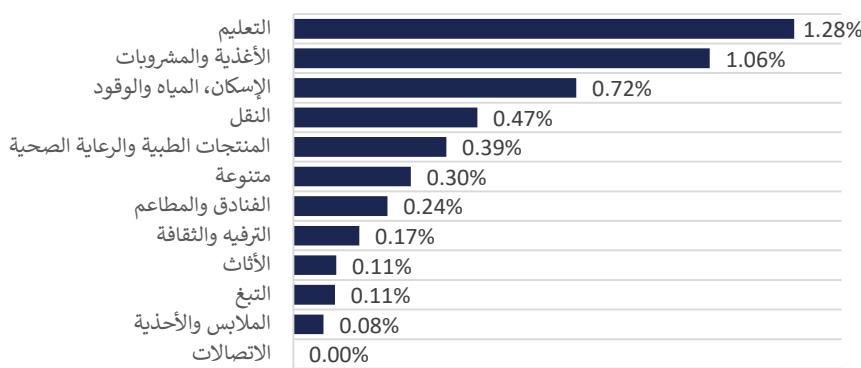
(4) والخضروات (+3.8% على أساس سنوي في يونيو مقابل 2.8% على أساس سنوي في مايو).

وفي الوقت نفسه، انخفض تضخم السلال غير الغذائية إلى 5.7% على أساس سنوي في يونيو مقابل 6.2% في مايو، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض مساهمة سلال المرافق والرعاية الطبية والملابس.

تراجع القراءة الشهرية أكثر في يونيو في ضوء ضعف الطلب وغياب محركات التضخم الأساسية الحقيقة. انخفض التضخم الشهري في يونيو إلى 0.2% على أساس شهري، انخفضاً من 0.7% على أساس شهري في مايو، ويرجع ذلك أساساً إلى التباطؤ الكبير في تضخم المواد الغذائية من 1.55% في مايو إلى 0.19% في يونيو. بينما ظل معدل التضخم الشهري في القطاعات غير الغذائية مستقراً عند 0.3% على أساس شهري.

لا تزال أرقام التضخم في عام 2021 مدفوعة بعوامل خارجية (أسعار السلع الأساسية)، وعوامل موسمية (رمضان وموسم العيد) وتاثير سنة الأساس. بغض النظر عن أسعار السلع العالمية، لا تزال محركات التضخم في عام 2021 مؤقتة ولا تعكس ضغوطاً تضخمية حقيقة. لا يزال التعافي على نطاق واسع مفقوداً ومعدل النمو أقل من مستواه قبل جائحة كوفيد-19. وبينما لا تزال النظرة المستقبلية لأسعار السلع الأساسية واضطرابات سلاسل التوريد مختلطة. بدأت أسعار المواد الغذائية، على سبيل المثال، في الانخفاض في يونيو حيث أدى التحسن في ظروف الحصاد العالمية إلى زيادة العرض. علاوة على ذلك، خفف استقرار سعر الصرف من الضغوط على التضخم، وعلى الرغم من أن أسسيات سعر صرف الدولار الأمريكي/الجيبي المصري تشير إلى بعض ضغوط لانخفاض قيمة العملة، إلا أنها نرى مجالاً طفيفاً لتقلبات سعر الصرف، والتي لا ينبغي أن تتوقع بناء عليها ارتفاع توقعات التضخم. تتوقع أن يصل التضخم إلى ذروته في يونيو بشكل أساسي بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء (ومن المحتمل والوقود أيضاً) وموسم العيد، قبل أن يتراجع نحو مستوى 4% بحلول نهاية 2021. ومن المرجح أن يبقى البنك المركزي المصري أسعار الفائدة ثابتة حتى نهاية 2021.

شكل 1: العوامل الدافعة للتضخم السنوي وفقاً للسلة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث برايم.

**مني بددير**

كبير الاقتصاديين

+202 3300 5722

mbedeir@egy.primegroup.org

